الحياة
تجريبي

المغرب يتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن قرار رفع رسوم الخضر والفواكه

السبت، ٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٤ (١١:٤٤ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الرقمية
الرباط - الأناضول
آخر تحديث: السبت، ٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٤ (١٤:٣١ - بتوقيت غرينتش)

أعلن وزير الفلاحة والصيد البحري المغربي، أن بلاده ستعقد جولة ثانية من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، الأسبوع الجاري في العاصمة البلجيكية بروكسل، لمواصلة البحث عن توافق بشأن مشروع قرار يرفع رسوم دخول الخضار والفواكه، اعتمدته لجنة الفلاحة في البرلمان الأوروبي، في السابع من الشهر من الجاري.

وشهدت مدينة مكناس، شمال المغرب، أمس (الجمعة)، أول جولة مفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بشأن القرار، وسط تخوّف مغربي من أن يؤثر سلبا على صادراته من الخضر والفواكه نحو أوروبا.

وترأس جولة مفاوضات، أمس، من الجانب المغربي، وزير الفلاحة والصيد البحري المغربي، عزيز أخنوش، في حين مثّل الاتحاد الأوروبي في المفاوضات، المدير العام للفلاحة والتنمية الريفية في المفوضية الأوربية، جيرزي بوغدان بليوا.

وأوضح أخنوش أن" جولة أمس تميّزت بمناقشة مُقترحات للتوصل إلى حلّ وسط يُرضي الطرفين"، مُؤكدا أن "وزارته ستحيل هذه المقترحات على الفاعلين المعنيين بالقطاع الفلاحي بالمغرب، قبل اتخاذ القرار المناسب بشأنها".

وأعرب المدير العام للفلاحة والتنمية الريفية في المفوضية الأوربية، عن "ثقته في قدرة المغرب والاتحاد الأوروبي للتوصل إلى حل توافقي لهذا الموضوع".

وشهدت مدينة مكناس، أمس الجمعة، التوقيع على رسالة نوايا بين المغرب والاتحاد الاوروبي، يمنح بموجبها الاتحاد للمملكة هبة بقيمة 60 مليون يورو، من أجل دعم مُخطط المغرب الأخضر، بهدف تعزيز ورفع قدرات الفلاحة المغربية.

ويرتبط المغرب والاتحاد الأوروبي باتفاق للتبادل الحرّ، دخل حيز التطبيق منذ العام 2000، إضافة إلى اتفاق خاص بالتبادل الحرّ للمُنتجات الزراعية، ساري المفعول منذ العام 2012.

يُشار الى أن الرباط وبروكسل أطلقتا، شهر آذار (مارس) 2013، مفاوضات لبلورة اتفاق شامل للتبادل الحر، وأجرى الطرفان حتى الآن أربع جولات، ويرتقب أن تنعقد جولة خامسة من هذه المفاوضات خلال شهر حزيران (يونيو) المقبل في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وبلغت قيمة المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الاوروبي نحو 26.6 بليون يورو، وتوقعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمغرب فوق 4 في المئة، في المدى المتوسط، مع تسارع القطاع غير الزراعي بفضل الطلب الأوروبي المتوقّع، والطلب المحلي.